



إشكالية الشرعية السياسية في الفكر الإسلامي المعاصر وتطبيقاتها

في العراق بعد ٢٠٠٣

إشكالية الشرعية السياسية في الفكر الإسلامي المعاصر وتطبيقاتها

في العراق بعد ٢٠٠٣

م.م دعاء ماهر فيصل

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

البريد الإلكتروني Email: duaa.maher95@uomustansiriyah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الشرعية السياسية ، البيعة ، الشورى ، الدولة الحديثة .

كيفية اقتباس البحث

مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

The Problem of Political Legitimacy in Contemporary Islamic Thought and its Applications in Iraq after 2003

Doaa Maher Fasil

University of Mustinsiriyah – Collage of Political Science

Keywords : Political legitimacy, allegiance, consultation, modern state.

How To Cite This Article

Fasil, Doaa Maher, The Problem of Political Legitimacy in Contemporary Islamic Thought and its Applications in Iraq after 2003, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

The issue of political legitimacy is one of the most important, if not the most important, issues that has preoccupied contemporary Islamic thought. It revolves around the question of where political authority derives its legitimacy: from religious, popular, or political sources? Historically, Islamic thought based its legitimacy on the concepts of consultation (shura), allegiance (bay'ah), and the caliphate, viewing the ruler as a representative of the nation and the Prophet in implementing Islamic law. Contemporary Islamic legitimacy attempts to reconcile Islam and democracy, considering political legitimacy to be based on the will of the nation through elections, but within the framework of Islamic values. After 2003, Iraq entered a phase of rebuilding its political system with multiple sources of legitimacy, including religious (religious authority) and electoral (constitution and



parliament). This has created a dilemma regarding the relationship between religion and the requirements of the modern state, as attempts are made to reconcile religious and democratic legitimacy. The research hypothesis stems from the fact that the problem of political legitimacy in Islamic thought is due to the existence of a discrepancy between the requirements of the modern (civil) state and religious authorities, which has resulted in a multiplicity of sources of legitimacy with difficulty in achieving a consensus between them. In this context, Iraq after 2003 is an important model for studying the problem of political legitimacy, as it witnessed transformations in the political structure following the fall of the former regime and the emergence of a pluralistic democratic system based on free elections and the constitution. However, this transformation was accompanied by profound challenges represented by the multiplicity of sources of legitimacy between religious, constitutional and international. Accordingly, the research seeks to shed light on the problem of political legitimacy, especially in the Iraqi case after 2003.

المخلص

تعد إشكالية الشرعية السياسية من القضايا المهمة التي شغلت الفكر الإسلامي المعاصر ان لم تكن أهمها ، حيث تتمحور حول موضوع من أين تستمد السلطة السياسة شرعيتها اذا كانت شرعية دينية ام شعبية ام سياسية . لقد كان الفكر الإسلامي فيما مضى يعتمد شرعيته بمفاهيم الشورى ، البيعة ، الخلافة وينظر الى الحاكم حينها بوصفه نائباً عن الامة والرسول في تطبيق الشريعة الإسلامية ، ان الشرعية الإسلامية في الوقت المعاصر تحاول الجمع ما بين الاسلام والديمقراطية فتعتبر ان الشرعية السياسية تعتمد على إرادة الامة عن طريق الانتخابات ولكن ضمن اطر من القيم الإسلامية ، ان العراق بعد العام ٢٠٠٣ دخل في مرحلة إعادة بناء النظام السياسي مع تعدد مصادر الشرعية من دينية (مرجعية) و إنتخابية (الدستور والبرلمان) مما ولد إشكالية في الدين ومتطلبات الدولة الحديثة من خلال محاولات الجمع بين الشرعية الدينية والديموقراطية . تتطرق فرضية البحث من ان إشكالية الشرعية السياسية في الفكر الإسلامي تعود الى وجود تباين بين متطلبات الدولة الحديثة (المدنية) وبين المرجعيات الدينية الامر الذي افرز تعدد في مصادر الشرعية مع وجود صعوبة في تحقيق التوافق بينهما . وفي

ظل هذا السياق ، يعد العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذجا مهما لدراسة إشكالية الشرعية السياسية حيث شهد تحولات في البنية السياسية عقب سقوط النظام البائد وظهور نظام تعددي ديمقراطي قائم على الانتخابات الحرة والدستور ، غير ان هذا التحول رافقه تحديات عميقة تمثلت في تعدد مصادر الشرعية بين الدينية والدستورية والدولية ، وعليه يسعى البحث الى تسليط الضوء على إشكالية الشرعية السياسية وخصوصا في الحالة العراقية مابعد ٢٠٠٣ .

المقدمة

تعد مسألة الشرعية السياسية من ابرز الاشكاليات التي شغلت الفكر السياسي عبر العقود لما لها من ارتباط مباشر بطبيعة السلطة ونوعها ومصدر حدودها ، حيث تتداخل في اطار الفكر الاسلامي المرجعية الدينية مع الواقع السياسي وحيانا تحاول التأثير عليه ، ومع التحولات الكبرى التي شهدتها العالم الاسلامي في العصر الحديث بعد تنامي مفاهيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية وظهور الدولة الوطنية (القومية) ومفاهيم حقوق الانسان ، برزت الحاجة الى إعادة قراءة في مفاهيم الشرعية السياسية في الاسلام بما يتلائم مع متطلبات الواقع المعاصر حيث ظهرت إتجاهات فكرية متعددة سعت الى المزج والتوفيق بين القيم الاسلامية ومبادئ الحكم الحديث مع إعادة تعريف العلاقة بين الدين والسياسة .

وفي ظل هذا السياق ، يعد العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذجا مهما لدراسة إشكالية الشرعية السياسية حيث شهد تحولات في البنية السياسية عقب سقوط النظام البائد وظهور نظام تعددي ديمقراطي قائم على الانتخابات الحرة والدستور ، غير ان هذا التحول رافقه تحديات عميقة تمثلت في تعدد مصادر الشرعية بين الدينية والدستورية والدولية ، وعليه يسعى البحث الى تسليط الضوء على إشكالية الشرعية السياسية وخصوصا في الحالة العراقية مابعد ٢٠٠٣ .

أهمية البحث

ان اهمية البحث تكمن في كونه يتناول واحدة من القضايا المهمة في الفكر السياسي والاسلامي المعاصر وهي إشكالية الشرعية السياسية وتمثيل الشرعية السياسية في الاطار الاسلامي ، وتبرز اهمية البحث بشكل خاص في الحالة العراقية مابعد ٢٠٠٣ من خلال عرض التحول السياسي الجذري فيه وتعدد مصادر الشرعية .

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف وهي :
-بيان مفهوم الشرعية السياسية في الفكر الاسلامي والمصادر التقليدية والمعاصرة.



-تبيان تطور مفهوم الشرعية السياسية في الفكر الاسلامي المعاصر في ظل التحولات الفكرية الحديثة .

-تحليل العلاقة بين الشرعية الدينية والشرعية السياسية والديموقراطية ومدى امكانية التوفيق بينهما في إطار الدولة الحديثة .

فرضية البحث

تنتقل فرضية البحث من ان إشكالية الشرعية السياسية في الفكر الاسلامي تعود الى وجود تباين بين متطلبات الدولة الحديثة (المدنية) وبين المرجعيات الدينية الامر الذي افرز تعدد في مصادر الشرعية مع وجود صعوبة في تحقيق التوافق بينهما.

هيكلية البحث

سوف يقسم البحث الى مبحثين :

- المبحث الاول / التأصيل النظري للشرعية السياسية في الفكر الاسلامي
- المطلب الاول : مفهوم الشرعية والشرعية السياسية في الفكر السياسي.
- المطلب الثاني : الشرعية في الفكر الاسلامي التقليدي والمعاصر.
- المطلب الثالث : مصادر الشرعية في الفكر الاسلامي .
- المبحث الثاني / انماط الشرعية في الفكر الاسلامي المعاصر وتطبيقات الشرعية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣
- المطلب الاول : الشرعية الدينية (الفقهية) والشرعية الثورية (الجهادية)
- المطلب الثاني : ازدواجية الشرعية في النظام السياسي العراقي
- الخاتمة .

المبحث الاول / التأصيل النظري للشرعية السياسية في الفكر الاسلامي

تعد الشرعية السياسية من الموضوعات المهمة في الفكر الاسلامي حيث تهتم ببيان الاسس التي تمنح السلطة السياسية شرعيتها امام الناخبين او الامة وتحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفق مبادئ الشريعة الاسلامية ، سوف تناول مفهوم الشرعية ومفهوم الشرعية الاسلامية في الفكر .

المطلب الاول / مفهوم الشرعية والشرعية السياسية في الفكر الاسلامي

إن مفهوم الشرعية في اللغة العربية يأتي بمعنى الشريعة والشرع وكذلك التشريع وهي من اصل لغوي واحد هو الشرع ويعني في اللغة العربية هو البيان والاطهار ويكون الشرع أساسا

لمفهوم الشرعية في المنظور الفكري الاسلامي (إسماعيل ٢٠٠٢ ، ٣١٦) . كذلك فأن مفهوم الشرعية والشرعية في لغة العرب تدل على الهدي الالهي ومن هنا يظهر مصطلح الشرعية والشرعية بمعنى المصدر الذي يرده الناس للتزود من الهدي الالهي . (صالح ٢٠١١ ، ١١٧-١١٨) .

أما الشرعية السياسية فهي تدل على تقبل افراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طوعية عن طريق الانتخابات لإعتقادهم بأن النظام يسعى لتحقيق اهداف الجماعة ويعبر عن مبادئها وقيمها ويتفق مع التصورات المعاصرة عن السلطة وممارستها . فالشرعية هنا هي السبب الاساسي لوجود الدولة بغض النظر عن وجود الدين فيها حيث ان الشرعية تستمد قوتها من الاطر السياسية والدستورية في الدولة والتي بموجبها يخضع افراد المجتمع السياسي للفئة الحاكمة ويتلزمون بما توجه لهم من اوامر وقواعد (محي الدين ٢٠٢٣ ، ٣٣٤) .

إن كلمة الشرعية (Legitimacy) هي فكرة سياسية بخلاف ما يقابلها من لفظ المشروعية والتي هي كلمة كلها دلالاتها القانونية وتستخدم في الحقول القانونية والشرعية تعني بالممارسات السياسية مع الاطار الدستوري والقانوني السائد في المجتمع اي ان الشرعية تستند الى اساس قانوني ودستوري وهي قدرة النظام على تدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة هي الاكثر ملائمة لافراد المجتمع والاكثر قبولا بها . (الظاهر ١٩٨٨ ، ١٩٠) .

إن مفهوم الشرعية في المنظور الاسلامي له دلالاته الخاصة التي تختلف عن المنظور السياسي اعلاه ، فالشرعية في الحكم الاسلامي والفكر الاسلامي تستخدم في وصف سلوك الحاكم وقراراته التي تنطبق بشكل اساسي على الشريعة الاسلامية دون غيرها من مصادر التشريع الاخرى ، حيث ان الحكم والتصرفات تتوافق وتتطابق مع الادلة الشرعية مثل الكتاب (القرآن الكريم) والسنة النبوية والشرعية طبقا لهذا المفهوم هي الحكم بما أنزل الله تعالى اي ان تكون شريعة الله هي الحاكمة الوحيدة دون غيرها (صالح ٢٠٠٦ ، ١٦) .

حيث ان الشرعية التي تخول السلطة السياسية في الحكم تكون مستمدة من الله عن طريق (الدين - الوحي) بحيث يشكل ذلك مصدرا للشرعية التي تسوغ وجود النظام السياسي القائم وتكون مصدرا اساسيا تتمتع فيه السلطة السياسية وتكون مستمدة من وحي الله تعالى وقائمة على اسس دينية وان هذه الشرعية في المنظور الاسلامي تجعل الحاكم و المجتمع الاسلامي تكون خاضعة لمعنى اكبر وهو الشريعة الاسلامية ومن هنا يأتي ربط مفهوم الطاعة للنظام او الحاكم بمدى التزامه بالشرعية الاسلامية . (إسماعيل ٢٠٢١) .



يتضح مما سبق ان الشرعية تمثل الاساس الذي تستند اليه السلطة في إكتساب الاعتراف والقبول وتعتمد الشرعية الاسلامية بالدرجة الاساس على مدى التزام الحاكم بمبادئ الشرعية الاسلامية التي تجعله يكسب الارادة الشعبية والقبول.

المطلب الثاني : الشرعية في الفكر الاسلامي التقليدي والمعاصر

لطالما كانت الشرعية الاسلامية التقليدية مرتبطة بالاصل الديني وهي بهذا المعنى واحدة ومطلقة وهي طبيعة التنظير الاسلامي التقليدي الذي يجعل مبادئ الحكم صالحة طالما كانت متوافقة مع الدين الاسلامي والمبادئ النبوية حيث يكون تبرير وجود السلطة في الامة او الدولة بوجود تلك المبادئ مع الحفاظ عليها وبذلك تكون المنطقية الحاكمة في العصر الاسلامي التقليدي مرتبطة بمبادئ الشريعة الاسلامية وهي المنطق الاول والاخير في تفسير علاقة الفرد بالدولة . (ابي الربيع ١٩٨٠ ، ٢١١) .

بمعنى ان الشرعية الدينية في المنظور الاسلامي التقليدي تعتمد على الدين بالدرجة الاساس فالشرعية الدينية بهذا المعنى تمتلك العديد من المصادر الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية وحتى القانونية بإعتمادها على التحاكم الى الشرع وجعل مرجعية الاسلام هي الاصل وبهذا تكون الشرعية الدينية من الثوابت المطلوبة لإي فعل من افعال النظام الحاكم مهما كانت تلك الافعال سياسية ام إجتماعية وغيرها . (محي الدين ، ٣٣٦) .

ولقد تعددت مفاهيم الشرعية الدينية التقليدية باختيار الامام (القائد ، الزعيم) من قبل اهل الحل والعقد عن طريق الشورى ومن ثم المبايعة وان تم اختيار الامير او الامام فإنه يستوجب حسب الفقه الاسلامي التقليدي نصرته امام بعد المبايعة والطاعة له بقيادة الامة وحفظ الدين وتنفيذ الاحكام والشرائع فمن منظور الشرعية الدينية فإن الامام هو الانعكاس للشرعية السياسية والقائم عليها . (حسن ٢٠٢٦ ، ٢٩٩) .

ومما يتبين فإن السياسة الشرعية التقليدية في العصر الاسلامي كانت تعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية والاجماع والمقاصد الشرعية وتهدف الى تحقيق مصالح العباد في الدنيا والاخرة على حد سواء مع السعي الى إقامة دولة (العدل الالهي) وصيانة الكرامة الانسانية للفرد ضمن إطار منضبط بإوامر الشريعة الاسلامية والتي تكون مقيدة بنصوص واضحة في القرآن الكريم والتعاليم النبوية والتي لايمكن التجاوز او الالتفاف عليها فلا يجوز مخالفة النصوص والقواعد الشرعية مهما كانت المصلحة المتوقعة ويعتبر الحاكم خادما للامة ومسؤولا عليها امام الله عز وجل . (رشيد ٢٠٢٥ ، ٣٠١) .

لذلك فإن من مصادر الشرعية التقليدية في الفكر الاسلامي هو ان تكون السلطة او الخلافة مستمدة من عند الله عن طريق الوحي والتعاليم الدينية بحيث يكون ذلك مصدرا للتشريع في خضوع الحاكم والريعة لمعنى اكبر وهو الشريعة الالهية ومن هنا يأتي ربط الطاعة للنظام او الحاكم بمدى التزامه بالشريعة . (أسماعيل ، ٣٢١) .

وبهذا فإن الشرعية السياسية في المنظور الاسلامي التقليدي تعتمد و بتبعية مطلقة على الشرعية الدينية ، حيث ان الاسلام لم يفصل بين الجانب الروحي والاخروي وبين الجانب الدنيوي الزمني باعتبار ان كلاهما يشكل وحدة في إطار سلطة الشرعية الشاملة وان الامام او الحاكم لم يكن الا نائبا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الدفاع عن الايمان ومبادئ الإسلام وهو مسؤول بمقتضى الشرع في تحقيق الحياة الطيبة والامن لجموع المؤمنين في العالم ويضطلع بمهامه في الحفاظ على الشريعة في حياة الامة . (اسماعيل ، ٣٢٠) .

وبخلاصة واضحة فإن شرعية السلطة في الفكر الاسلامي التقليدي تعتمد في قيامها واستمرارها على اداء وظيفة مرهونة بالالتزام بالكتاب (القرآن) ومبادئ السنة النبوية وما تضمنته من قواعد تشريعية عامة وخاصة في خدمة اهداف المجتمع الاسلامي العليا وان مدى بقاء الدولة الاسلامية مرتبط بمدى التزام الحاكمين بالمبادئ الالهية في القيام على مصالح الامة وهو شرط لدوام استحقاق السلطة في الدولة الاسلامية التقليدية فإذا خرجت عن هذه الشروط (إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين) انقضت ولايتها وتعتبر سلطة غير شرعية لايجب على المسلمين طاعتها . (العوا ٢٠٠٦ ، ١٣٢) .

يتبين من اعلاه ان مفهوم الشرعية في الفكر الاسلامي التقليدي كان يعتمد على البيعة والشورى بوصفها اهم اسس مشروعية الحكم ، بينما اتجه الفكر الاسلامي المعاصر الى إعادة النظر في مفهوم الشرعية بما تناسب مع الدولة الحديثة من خلال طرح الدستور والمشاركة السياسية والارادة الشعبية .

المطلب الثالث : مصادر الشرعية في الفكر الاسلامي

ان مصادر التشريع الاسلامي او الشرعية الاسلامية تكاد تنقسم بين القرآن الكريم كالمصدر الاول والاساس في التشريع إضافة الى السنة النبوية والاجماع العام (البيعة) اي إجماع علماء وفقهاء الامة على الحكم الشرعي ، وقد ظهر الاجماع بعد وفاة النبي (ص) ومن ثم القياس والامامة وفي مرحلة متقدمة من الفكر الاسلامي ظهرت الفتوى كأحد مصادر الشرعية الاسلامية .



وهناك ظهرت ايضا بعض مصادر التشريع في الفكر الاسلامي التقليدي وهي ترتبط بمفاهيم سياسية وتكون اليات للتعبير الفقهي مثل مفاهيم (الخلافة ، البيعة) وغيرها من المفاهيم الاخرى مثل اهل الحل والعقد واهل الذمة وبعضها قد انتهى تأريخيا . (بطني ٢٠٢١ ، ٢) . ولعل مفهوم الامامة والخلافة يعدان من مصادر التشريع الاكثر جدلية في الفكر الاسلامي التقليدي بل وربما حتى الحديث من خلال اختلاف التنظير السياسي واسس شرعيته بين المصطلحين بسبب وجود إتجاهين يمثلان أهل السنة والجماعة وبين اتجاه الشيعة الامامية الاثنية عشرية حيث يرى اهل السنة والجماعة ان اصل التشريع في الاسلام يكون عن طريق البيعة للخليفة او امام المسلمين بعد ان ينبثق إجماع الامة عليه او من يمثلهم من اهل الحل والعقد ، في حين يذهب علماء الشيعة التقليديين الى ان اساس الوجوب الشرعي هو النصوص والروايات التي اكدت على وجوب الامامة في الامة والتأصيل الى الاحتكام عن من ينوب عن اهل البيت او الامام المهدي المنتظر . (بطني ، ١٢) .

ومن مصادر الشرعية الاسلامية هي السنة النبوية التي امر الله عز وجل بإتباع الرسول في كل أمر وكل ما ينهي عنه ، حيث ان العمل بمفهوم السنة النبوية في الفكر الاسلامي التقليدي يعني الحفاظ على كيان الاسلام نفسه وإحياء لحضارة الاسلام والسعي الى إقامة مجتمع إنساني يؤمن بالله ويؤمن بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حيث نرى ان السنة النبوية قد زادت في التعاليم الاسلامية بإدخال الاحكام التفصيلية فيما يخص الصلاة والزكاة وشرعية الحاكم وإدخال الكثير من الامور الغيبية والاعتقادية مثل عذاب القبر وعلامات الساعة الكبرى والصغرى ونزول المسيح عيسى ابن مريم وظهور الدجال والامام المهدي وغير ذلك ، حيث عملت السنة النبوية على تنظيم حياة المسلم منذ بدء يومه الى نهايته والى ايضاح كيفية الخلافة في الامة بجعلها المصدر الاساس في تشريع إختيار الحاكم. (حسن ٢٠١٩ ، ٢٧٣-٢٧٤) .

كما ان الإجماع يعد احد مصادر الشرعية في الفكر الاسلامي والذي ينص على إجماع فقهاء الامة (اهل الحل والعقد) في نص صريح بإختيار الخليفة وينص الاجماع ايضا على القضايا الفقهية الاخرى فيما يخص تنظيم عمل المسلمين وعباداتهم ويدخل الاجماع ايضا في نقل احاديث الرسول والروايات الاخرى .

كما ان مفهوم البيعة ظهر كأحد مصادر الشرعية في الفكر الاسلامي بعد وفاة النبي الاكرم (ص) وإختيار الخليفة الاول بموجب هذا المفهوم في سقيفة بني ساعدة حيث ان البيعة جاءت في وقت مبكر من عمر الدولة الاسلامية التقليدية وقد استندت البيعة الى الاية القرآنية (ان الذين يبايعونك إنما يبايعون الله) حيث ان عصور الخلفاء الاربعة والصحابة كانت تستند على

مفهوم البيعة في إختيار الحاكم (الامام) ،ان البيعة معناها العام هو العهد على الطاعة في قبول الامام ويسلمه امر نفسه وامور المسلمين جميعا ما لم يؤدي الضرر في أمور الدين وقواعده والبيعة اتت من مصدر باع وصارت البيعة مصافحة الايدي وهذا مدلولها في اللغة ومعهود الشرع . (ابن خلدون) .

يتضح مما سبق ان مصادر الشرعية في الفكر الاسلامي تستند الى مجموعة من الاسس الدينية والسياسية والتي تمنح السلطة المشروعية في الحكم وفي مقدمتها القرآن الكريم والسنة النبوية والبيعة والشورى وتطبيق مبادئ العدل الالهي وحفظ مصالح المجتمع وقد اتسع مفهوم الشرعية في الوقت الحالي ليشمل الانتخابات والدستور ضمن اطر المبادئ الاسلامية .

المبحث الثاني

انماط الشرعية في الفكر الاسلامي المعاصر وتطبيقات الشرعية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣

المطلب الاول : الشرعية الدينية (الفقهية) والشرعية الثورية (الجهادية)

ان الشرعية الفقهية تعد من الركائز الاساسية التي قامت عليها الدولة الاسلامية منذ نشأتها الاولى والقصد فيها تطبيق الشريعة الاسلامية التي تدير شؤون المجتمع والدولة وتحقيق مقاصد الشريعة فيما يخص حفظ المال والنفس والدين وقد جسد النبي الاكرم محمد (ص) من خلال تصرفاته وسياسته في إدارة الدولة الاسلامية الفتية وكانت التوجيهات نابعة من مقاصد الشرعية الدينية التي تسعى الى حفظ الانفس وردء المفاصد وتحقيق المصلحة العامة .

إن السياسية الشرعية الفقهية تقوم على ما يدفع الضرر عن الجماعة وتدير شؤون المجتمع وفق ضوابط تشريعية إسلامية بحتة وقد اتسم مفهوم الشرعية الدينية بالمرونة الواسعة حيث ان الشرعية الدينية تقوم على الاجتهاد المستند الى دليل وتركز على الاصول الشرعية وتستمد مصادر شرعياتها من الدين الاسلامي عن طريق مصادر متعددة تم ذكرها مثل القرآن الكريم والسنة النبوية ومراعاة مقاصد الشريعة ومراعاة تغيير الظروف والاحوال بما يحقق الخير العام للامة وسد الذرائع اي بمعنى منع الوسائل المؤدية الى الفساد حتى وان كانت في أصلها مباحة . (رشيد ، ٣٠٠-٣٠١) .

إن العراق الحديث كان المد الديني فيه ضعيف الى حد ما عند تأسيس الدولة العراقية الحديثة في فترات الاربعينات والخمسينات وصولا الى نهاية السبعينات من القرن الماضي حيث بدأت تأثير حركات القوى الاسلامية تأثيرها في المجتمع معتمدة فيها على القيادات الكاريزمية بالصعود الى الجماهير لعل اهمها هو محمد باقر الصدر الذي كان يقود الحركة الاسلامية في العراق



والتي تعتمد على النصوص الفقهية التقليدية في تفسير اسس الشرعية الدينية والسياسية في العراق. (جابر ٢٠١٢ ، ٧٠).

غير ان فترة نظام حكم البعث في العراق اتسمت بالدموية تجاه المنظمات الدينية المختلفة بسبب ايمان حكم حزب البعث بمبادئ الحزب والتي كانت بعيدة كل البعد عن الفقه الديني الاسلامي وكانت اقرب الى التوجه العلماني مع خليط من الدكتاتورية المركزة ، لذلك تعرض شخوص ومؤسسي الحركات الدينية في العراق للملاحقة والاعتقال والقتل والنفي خارج البلاد بسبب سياسة النظام البعثي الدكتاتوري ، غير ان سقوط النظام الدكتاتوري بعد عام ٢٠٠٣ قد ارجع بريق المرجعية الدينية في العراق والتي ساهمت منذ اليوم من سقوط نظام البعث الى الحث على تهدئة الاوضاع الامنية الى كانت في حالة انفلات نتيجة إنهيار مؤسسات الدولة وتفشي السرقات والنهب على نطاق واسع ، حيث قامت ومن منظورها الفقهي والشرعي بإصدار العديد من الفتاوى التي تحرم السرقة ودعت الى الابتعاد عن التفرة والخصومات بين جميع الاطراف حيث ادانت سرقة الممتلكات العمومية وحثت الى الدفع بالحفاظ على مال العام من السرقة والنهب والحرص على المال العام وعدم التجاوز عليه (الخفاف ٢٠١٣) .

لقد برزت المرجعية الدينية ومنذ اللحظات الاولى لسقوط النظام البائد بوصفها فاعلا إجتماعيا وسياسيا مؤثر اسهم في ملء الفراغ السياسي ومنع العراق من الانزلاق الى الفوضى الشاملة حيث دأبت المرجعية الدينية الى الالتزام بالجانب الفقهي والشرعي وتأدية الدور التقليدي في الحفاظ على المجتمع من الانزلاق الى المجهول (العرداوي ٢٠١٧) . حيث أسهمت المرجعة الدينية في العراق بعد التصدي لمركزها الفقهي والديني والشرعي في الحفاظ على إستقرار العراق بعد مواجهة تحديات عديدة لعل اهمها الاحتلال الامريكي والحرب الطائفية وصولا الى الارهاب واحداث داعش ، حيث اسهمت المرجعية الدينية مستندة على اسس شرعية خالصة بالحفاظ على وحدة العراق ودحر الارهاب عن طريق الفتاوى المعروفة التي اسهمت في منع العراق من الانزلاق الى الضياع والمجهول .

فيما يخص الشرعية الثورية فأنها تعني الشرعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالثورة والحركات الاجتماعية الجماهيرية الواسعة التي تسعى بطرق سلمية او طرق مسلحة لإحداث تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مجتمعاتها .

ان الشرعية الثورية يمكن ان ترى بشكل بارز وهي حركة ثورة الامام الحسين والتي تعد اول حركة تمرد ثورية على الظلم والطغيان والاستبداد بالسلطة ، حيث سعى سيد الشهداء (عليه السلام) الى إحداث روح التغيير الاسلامية بشكل ثوري جهادي بعد ان رفض مبايعة يزيد على

الحكم وسعى الى إحداث حركة تمرد ثورية في مسعاه . حيث ان اهم الادوار عبر الرسائل السماوية كانت تحث على التغيير مثلما كان جهاد الانبياء والرسول في تغيير القيم الاجتماعية الطالحة والتي كانت سائدة في مجتمعاتهم انذاك ، ولقد ثار عبد الله بن الزبير على حكم الحجاج في الدفاع عن بيت الله الحرام من التعرض لضرب المناجيق حيث شهدت فترات من الاسلام ثورات تغيير حقيقة تريد الحفاظ على جوهر الدين من التغيير والانحلال . (عمارة ٢٠٠٧) .

ولعل الشرعية الثورية يمكن مشاهدتها في الجماعات الاسلامية المتطرفة او الجماعات الاسلامية الحزبية السياسية التي تسعى الى التغيير الثوري في المجتمعات عن طريق السياسة تارة وعن طريق التحركات الثورية المسلحة تارة اخرى مثل حركة الاخوان المسلمين والحركات الاسلامية الاخرى . فعلى سبيل المثال وفي فترة حكم جمال عبد الناصر شهد المد القومي انتشارا واسعا في افكار الشباب العربي مما جعل الحركات الاسلامية ومنها الثورية في حالة صراع مع المد القومي حيث اكد سيد قطب وهو احد اعلام الاخوان المسلمين (اعدم لاحقا) ، اكد على ان جماهير الامة وعامتها قد خرجت من الحاكمية لله تعالى وسقطت عن عرش الخلافة لانها قد اقرت بالركون الى الجاهلية في غير ما انزل الله في الحكم حيث قدم سيد قطب خلافة الجماعة (الاخوان المسلمين) كسبيل ثوري شامل في خلافة امة الله والخروج من براثن الجاهلية والكفر حسب كلامه . (عماره ، ٢٩-٣٠) .

يمكن القول ان الشرعية الدينية والشرعية الثورية الجهادية تمثلان نمطين مختلفين من انماط السلطة السياسية ومشروعيتها في الفكر الاسلامي ، فالشرعية الدينية تقوم على المرجعية الدينية واراتها الفقهية وتطبيق احكام الشريعة ، في حين تستند الشرعية الثورية الى مواجهة الظلم والاستبداد والدفاع عن الجماعة او الدين .

المطلب الثاني : ازدواجية الشرعية في النظام السياسي العراقي

لقد اعتمد العراق بعد العام ٢٠٠٣ من اجل التحول الديمقراطي على مؤسسات اعتمدت وفق اليات دستورية بديلا عن الاستبداد المركزي الذي استمر لعقود ، وقد كانت هذه المؤسسات تمثل إرادة الشعب وتبني على الشرعية الديمقراطية الانتخابية ، غير ان هناك تساؤل يثار بخصوص وجود مؤسسات انتخابية ودستورية إضافة الى وجود مؤسسات دينية مما قد يفسر وجود ازدواجية في شرعية النظام السياسي الذي يعتمد على الانتخابات و الاليات الديمقراطية ام يتجه الى الاستناد الى المؤسسة الدينية في صنع القرار والحكم .

حيث تعد جدلية العلاقة بين الدين والدولة من القضايا المهمة التي تمس الوضع السياسي في العراق حيث ان المرجعية الدينية في العراق لها رمزية دينية كبيرة وتحظى بثقة الشعب العراقي



حيث استطاعت المرجعية الدينية بشرعيتها في العراق في الجمع بين مختلف التيارات والتوجهات السياسية ، كما انها ساهمت في إصدار العدد من الفتاوى التي تمس الوضع السياسي مثل إصدار فتوى الجهاد الكفائي والذي على ضوءه تأسست قوات الحشد الشعبي ، كما ان المرجعية الدينية كانت قد ساهمت في إعطاء الشرعية للانتخابات في العراق في وقت عصيب كانت هناك دعوات كثيرة تدعو الى المقاطعة والذهاب في البلد الى المجهول (العوادي ، ٣٨٨) . مما يدعو الى التساؤل في مدى تدخل المرجعية الدينية في القرار السياسي مع وجود ازدواجية إتخاذ القرار بين مرجعية دينية ومرجعية سياسية (الدولة) ، حيث يرى المراقبون ان شرعية الانتخابات والعملية الديمقراطية في العراق تشارك فيها ازدواجية وجود السلطة و وجود المرجعية الدينية ، حيث عملت الشرعية الدينية على تأييد العملية الانتخابية الديمقراطية في مراحل مختلفة الى جنب المؤسسات السياسية وشاركت في تعزيز الجهد الانتخابي بالدعوة للمشاركة الفاعلة والواسعة في الانتخابات العراقية او في التصويت على الدستور العراقي ، ولعل اهم ما يلاحظ على ازدواجية القرار السياسي في العراق وتأثير الشرعية الدينية عليه هو قرار تغيير نظام الانتخاب في العراق من القائمة المغلقة التي ادت الى خلافات وكثرت الانتقادات بصعود عدد من الاشخاص لايتمثلون الشعب الى نظام القائمة المفتوحة التي طبقت في إنتخابات عام ٢٠١٠ بعد المشاورة والضغط على فاعلي القرار السياسي العراقي في توجيههم نحو خدمة المصلحة العامة في العملية الديمقراطية (العوادي ، ٣٩٠-٣٩١) .

إن تدخل المرجعية الدينية في العراق في بعض القرارات السياسية البعض دعاه في ازدواجية القرار السياسي في العراق ، فما الفائدة من وجود مؤسسات دستورية رسمية اذا تدخلت المرجعية الدينية (الشرعية الدينية) في قراراتها ؟ ، غير ان البعض من المراقبين والمطلعين على الشأن السياسي العراقي عد تدخل المرجعية في القضايا السياسية من باب تغليب المصلحة العامة الى جانب المصلحة الشرعية بإعتبار ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام كما جاء في الدستور العراقي .

بناء على ذلك يمكن إعتبار المرجعية الدينية احدى اهم المؤسسات (غير الرسمية) والتي تؤدي دورا كبيرا تجاه القضايا الداخلية وحتى الخارجية حيث يرى من ذلك ان الدور الخارجي الكبير التي تؤديه المرجعية الدينية تجاه القضايا الخارجية الى جانب الدولة ولعل اهم مثال على ذلك هو تبني القضية الفلسطينية والدفاع عنها مثل إصدار بيانات إستتكار وشجب ضد الكيان الصهيوني مع تبني المؤسسات الشرعية السياسية وجهة نظر المرجعية الدينية في التعامل مع الكيان الغاصب (دشني ٢٠٢٤)

يتبين مما سبق ان ازدواجية الشرعية في النظام السياسي العراقي تعكس تداخل اكثر من مصدر للشرعية ولاسيما الشرعية الدستورية السياسية والشرعية الدينية والاجتماعية من جهة اخرى .

الخاتمة

في ضوء ما تقدم في البحث يتضح ان إشكالية الشرعية السياسية هي حول طبيعة عمل السلطة السياسية ومصادر مشروعيتها وحدودها لاسيما في ضوء التحولات الجذرية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ نتيجة الانتقال من نظام سلطوي دكتاتوري الى نظام قائم على الانتخابات والتعددية الحزبية و وجود المؤسسات الدستورية ، حيث ادى ذلك الى تداخل الادوار السياسية مع التأثيرات الدينية والمجتمعية بصورة جعلت العلاقة بين الدولة وبين المؤسسات الدينية علاقة معقدة تتراوح بين التعاون او التأثير المتبادل بين السلطة والشرعية الدينية من جهة ، وبين التنافس غير المباشر على توجيه القرار العام من جهة اخرى .

ان سقوط النظام الدكتاتوري بعد ٢٠٠٣ كان قد عزز من السلطة الشرعية الدينية وإتساع مساحة حضورها في المشهد السياسي سواء من خلال التأثير بقرارات المجتمع والمساهمة في صياغة المواقف السياسية والانتخابية وفي المقابل احتفظت المؤسسات السياسية في العراق بالسلطة الدستورية والقانونية غير ان هذه السلطة معرضة الى النقد او التهديد من المؤسسة الدينية التي تقدر بشكل كبير في صياغة الرأي العام في صالح قراراتها مما ولد حالة من التداخل او الازدواجية بين الشرعية الدستورية التي تعتمد عليها السلطة السياسية وبين الشرعية الدينية والاجتماعية التي تستند اليها المؤسسة الدينية في العراق ، وبذلك فأن إستقرار النظام السياسي في العراق لايرتبط بإلغاء الدين من المجتمع بقدر تحقيق توازن واضح بين الدولة والمواطن والمؤسسة الدينية والتي سوف تسهم في بناء مجتمع اكثر إستقرارية وقدرة على الاستجابة لمتطلبات المجتمع العراقي وتنوعه الديني والثقافي .

المصادر باللغة العربية :

- ١- إسماعيل ، سيف الدين عبد الفتاح . ٢٠٠٢ . النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي : منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر . رسالة ماجستير (منشورة) . عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية .
- ٢- صالح ، احمد محي الدين . ٢٠١١ . السياسة الشرعية حالة غياب حكم إسلامي عند ديار المسلمين . أطروحة دكتوراه (منشورة) . القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر .
- ٣- الظاهر ، احمد جمال . ١٩٨٨ . دراسات في الفلسفة السياسية . بيروت: دار مكتبة الكندي للنشر .



٤- صالح ، امني . ٢٠٠٦ . الشرعية بين فقه الخلافة وواقعها . الجزء الاول . القاهرة : المعهد العالمي للفكر الاسلامي .

٥- محي الدين ، سردار قادر و هانده عبد الخالق محمد . ٢٠٢٣ . " الشرعية السياسية في المنظور الاسلامي : المرتكزات ، الضوابط والمفاهيم المقاربة " . مجلة كلية القانون والعلوم السياسية . المجلد (١٣) . العدد (٤٧) .

٦- ابي الربيع ، شهاب الدين احمد بين محمد . ١٩٨٠ . سلوك المالك في تدبير الممالك . تحقيق : حامد عبد الله . الجزء الاول . القاهرة : دار الشعب للطباعة .

٧- حسن ، حيدر عبد الامير سعيد . ٢٠٢٦ . " العلماء وبناء الشرعية السياسية في الدولة العباسية خلال القرن الرابع الهجري : دراسة تحليلية في اليات التفاعل بين المعرفة والسلطة " . مجلة الجامعة العراقية . العدد (٢٣) .

٨- رشيد ، بشائر إسماعيل احمد . ٢٠٢٥ . " السياسة الشرعية في العصر النبوي وأثرها على بناء الدولة الاسلامية " . مجلة الجامعة العراقية . العدد (٦) .

٩- العوا ، محمد سليم . ٢٠٠٦ . في النظام الاسلامي للدولة الاسلامية . القاهرة: دار الشروق للنشر .

١٠- بطني ، عبد الصادق . ٢٠٢١ . " الاصول المرجعية لفكرة الدولة في الفكر الاسلامي " . مجلة مركز دراسات المعرفة والحضارة .

١١- حسن ، محمد بحر محمد . ٢٠١٩ . " الفكر الاسلامي : المفهوم والمصادر والخصائص والتحديات دراسة مقارنة " . مجلة جامعة الملك فيصل . العدد (١) .

١٢- جابر ، صلاح كاظم و كامل محمد حسن . ٢٠١٢ . " تأريخية الدور السياسي للمؤسسة الدينية في المجتمع العراقي المعاصر " . مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية . العدد (٩) .

١٣- الخفاف ، حامد . ٢٠١٣ . النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني . الطبعة الثالثة . دار المؤرخ العربي .

١٤- العرداوي ، خالد عليوي . ٢٠١٧ . " التحديات الشيعية والحاجة الى مراكز الابحاث والدراسات " . مجلة الفرات . العدد (٨) .

١٥- عمارة ، محمد . ٢٠٠٧ . الاسلام وضرورة التغيير . الطبعة الاولى . القاهرة : شركة نهضة مصر للطباعة .

١٦- العوادي ، احمد محمد علي . " دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد العام ٢٠٠٣ " . مجلة العلوم السياسية .

١٧- دشتي ، شهد . ٢٠٢٤ . " الدور السياسي للمرجعية النجفية بعد سقوط نظام صدام حسين " . مجلة المجلة .

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Ismail, Saif al-Din Abd al-Fattah. 2002. Political Theory from an Islamic Civilizational Perspective: The Methodology of Political Renewal and the Experience of Contemporary Arab Reality. Master's Thesis (published). Amman: The Scientific Center for Political Studies.



2. Saleh, Ahmad Muhi al-Din. 2011. Islamic Political Theory in the Absence of Islamic Rule in Muslim Lands. Doctoral Dissertation (published). Cairo: Dar al-Salam for Printing and Publishing.
3. Al-Zahir, Ahmad Jamal. 1988. Studies in Political Philosophy. Beirut: Dar Maktabat al-Kindi for Publishing.
4. Saleh, Amani. 2006. Legitimacy Between the Jurisprudence of the Caliphate and its Reality. Part One. Cairo: The International Institute of Islamic Thought.
5. Muhi al-Din, Sardar Qadir and Hande Abd al-Khaliq Muhammad. 2023. "Political Legitimacy in the Islamic Perspective: Foundations, Controls, and Comparative Concepts." Journal of the College of Law and Political Science. Volume (13). Issu47.
- 6 -Abi al-Rabi', Shihab al-Din Ahmad ibn Muhammad. 1980. The Ruler's Conduct in Managing Kingdoms. Edited by: Hamid Abdullah. Part One. Cairo: Dar al-Sha'b for Printing.
- 7 -Hassan, Haider Abdul-Amir Saeed. 2026. "Scholars and the Construction of Political Legitimacy in the Abbasid State during the Fourth Century AH: An Analytical Study of the Mechanisms of Interaction between Knowledge and Power." Journal of the Iraqi University. Issue) 23
- 8 -Rashid, Bashair Ismail Ahmad. 2025. "Islamic Politics in the Prophetic Era and its Impact on the Construction of the Islamic State." Journal of the Iraqi University. Issue 6
- 9 -Al-Awa, Muhammad Salim. 2006. On the Islamic System of the Islamic State. Cairo: Dar al-Shorouk for Publishing.
- 10 -Batni, Abdul-Sadiq. 2021. "The Foundational Principles of the Concept of the State in Islamic Thought." Journal of the Center for Knowledge and Civilization Studies.
- 11 -Hassan, Muhammad Bahr Muhammad. 2019. "Islamic Thought: Concept, Sources, Characteristics, and Challenges - A Comparative Study." King Faisal University Journal. Issue 1.
- 12 -Jaber, Salah Kadhim and Kamel Muhammad Hassan. 2012. "The Historical Context of the Political Role of the Religious Institution in Contemporary Iraqi Society." Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences. Issue 9.
- 13 -Al-Khaffaf, Hamed. 2013. Texts Issued by His Eminence Sayyid al-Sistani. Third Edition. Arab Historian House.
- 14 -Al-Ardawi, Khalid Alawi. 2017. "Shiite Challenges and the Need for Research and Studies Centers." Al-Furat Journal. Issue 8.
- 15 -Amara, Muhammad. 2007. Islam and the Necessity of Change. First Edition. Cairo: Nahdet Misr Printing Company.
- 16 -Al-Awadi, Ahmed Muhammad Ali. "The Role of Religious Authority in the Reform Process in Iraq After 2003." Journal of Political Science.

17- Dashti, Shahd. 2024. "The Political Role of the Najaf Religious Authority After the Fall of Saddam Hussein's Regime." Al-Majalla Journal

Sources in Arabic:

- 1- Ismail, Saif al-Din Abd al-Fattah. 2002. Political Theory from an Islamic Civilizational Perspective: The Methodology of Political Renewal and the Experience of Contemporary Arab Reality. Master's Thesis (published). Amman: The Scientific Center for Political Studies.
- 2- Saleh, Ahmad Muhi al-Din. 2011. Islamic Political Theory in the Absence of Islamic Rule in Muslim Lands. Doctoral Dissertation (published). Cairo: Dar al-Salam for Printing and Publishing.
- 3- Al-Zahir, Ahmad Jamal. 1988. Studies in Political Philosophy. Beirut: Dar Maktabat al-Kindi for Publishing.
- 4- Saleh, Amani. 2006. Legitimacy Between the Jurisprudence of the Caliphate and its Reality. Part One. Cairo: The International Institute of Islamic Thought.



- 5- Muhi al-Din, Sardar Qadir and Hande Abd al-Khaliq Muhammad. 2023. "Political Legitimacy in the Islamic Perspective: Foundations, Controls, and Comparative Concepts." Journal of the College of Law and Political Science. Volume (13). Issue (47).
- 6- Abi al-Rabi', Shihab al-Din Ahmad ibn Muhammad. 1980. The Ruler's Conduct in Governing Kingdoms. Edited by: Hamid Abdullah. Part One. Cairo: Dar al-Sha'b for Printing.
- 7- Hassan, Haider Abdul-Amir Saeed. 2026. "Scholars and the Construction of Political Legitimacy in the Abbasid State during the Fourth Century AH: An Analytical Study of the Mechanisms of Interaction between Knowledge and Power." Journal of the Iraqi University. Issue (23).
- 8- Rashid, Bashair Ismail Ahmad. 2025. "Islamic Politics in the Prophetic Era and its Impact on the Construction of the Islamic State." Journal of the Iraqi University. Issue (6).
- 9- Al-Awa, Muhammad Salim. 2006. On the Islamic System of the Islamic State. Cairo: Dar Al-Shorouk Publishing House.
- 10- Batni, Abdul-Sadiq. 2021. "The Foundational Principles of the Concept of the State in Islamic Thought." Journal of the Center for Knowledge and Civilization Studies.
- 11- Hassan, Muhammad Bahr Muhammad. 2019. "Islamic Thought: Concept, Sources, Characteristics, and Challenges - A Comparative Study." Journal of King Faisal University. Issue (1).
- 12- Jaber, Salah Kadhim and Kamel Muhammad Hassan. 2012. "The Historical Context of the Political Role of the Religious Institution in Contemporary Iraqi Society." Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences. Issue (9).
- 13- Al-Khaffaf, Hamed. 2013. Texts Issued by His Eminence Sayyid Al-Sistani. Third Edition. Arab Historian House.
- 14- Al-Ardawi, Khalid Alawi. 2017. "Shiite Challenges and the Need for Research and Studies Centers." Al-Furat Journal. Issue (8).
- 15- Amara, Muhammad. 2007. Islam and the Necessity of Change. First Edition. Cairo: Nahdet Misr Printing Company.
- 16- Al-Awadi, Ahmed Muhammad Ali. "The Role of Religious Authority in the Reform Process in Iraq After 2003." Journal of Political Science.
- 17- Dashti, Shahd. 2024. "The Political Role of the Najaf Religious Authority After the Fall of Saddam Hussein's Regime." Al-Majalla Journal.

Sources in English:

- 1- Ismail, Saif al-Din Abd al-Fattah. 2002. Political Theory from an Islamic Civilizational Perspective: The Methodology of Political Renewal and the Experience of Contemporary Arab Reality. Master's Thesis (published). Amman: The Scientific Center for Political Studies.
2. Saleh, Ahmad Muhi al-Din. 2011. Islamic Political Theory in the Absence of Islamic Rule in Muslim Lands. Doctoral Dissertation (published). Cairo: Dar al-Salam for Printing and Publishing.
3. Al-Zahir, Ahmad Jamal. 1988. Studies in Political Philosophy. Beirut: Dar Maktabat al-Kindi for Publishing.
4. Saleh, Amani. 2006. Legitimacy Between the Jurisprudence of the Caliphate and its Reality. Part One. Cairo: The International Institute of Islamic Thought.
5. Muhi al-Din, Sardar Qadir and Hande Abd al-Khaliq Muhammad. 2023. "Political Legitimacy in the Islamic Perspective: Foundations, Controls, and Comparative Concepts." Journal of the College of Law and Political Science. Volume (13). Issue 47.
- 6 -Abi al-Rabi', Shihab al-Din Ahmad ibn Muhammad. 1980. The Ruler's Conduct in Managing Kingdoms. Edited by: Hamid Abdullah. Part One. Cairo: Dar al-Sha'b for Printing.
- 7 -Hassan, Haider Abdul-Amir Saeed. 2026. "Scholars and the Construction of Political Legitimacy in the Abbasid State during the Fourth Century AH: An



- Analytical Study of the Mechanisms of Interaction between Knowledge and Power." Journal of the Iraqi University. Issue) 23
- 8 -Rashid, Bashair Ismail Ahmad. 2025. "Islamic Politics in the Prophetic Era and its Impact on the Construction of the Islamic State." Journal of the Iraqi University. Issue 6
- 9 -Al-Awa, Muhammad Salim. 2006. On the Islamic System of the Islamic State. Cairo: Dar al-Shorouk for Publishing.
- 10 -Batni, Abdul-Sadiq. 2021. "The Foundational Principles of the Concept of the State in Islamic Thought." Journal of the Center for Knowledge and Civilization Studies.
- 11 -Hassan, Muhammad Bahr Muhammad. 2019. "Islamic Thought: Concept, Sources, Characteristics, and Challenges - A Comparative Study." King Faisal University Journal. Issue 1.
- 12 -Jaber, Salah Kadhim and Kamel Muhammad Hassan. 2012. "The Historical Context of the Political Role of the Religious Institution in Contemporary Iraqi Society." Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences. Issue 9.
- 13 -Al-Khaffaf, Hamed. 2013. Texts Issued by His Eminence Sayyid al-Sistani. Third Edition. Arab Historian House.
- 14 -Al-Ardawi, Khalid Alawi. 2017. "Shiite Challenges and the Need for Research and Studies Centers." Al-Furat Journal. Issue 8.(
- 15 -Amara, Muhammad. 2007. Islam and the Necessity of Change. First Edition. Cairo: Nahdet Misr Printing Company.
- 16 -Al-Awadi, Ahmed Muhammad Ali. "The Role of Religious Authority in the Reform Process in Iraq After 2003." Journal of Political Science.
- 17- Dashti, Shahd. 2024. "The Political Role of the Najaf Religious Authority After the Fall of Saddam Hussein's Regime." Al-Majalla Journal

